

تطوير النشاط السياحي في منطقة الجنوب

نجمي سارة

مفتشة رئيسية في السياحة

الملخص :

يتمحور موضوع مداخلتنا حول السبل الواجب اتباعها من أجل تحسين السياحة بالجزائر ، لأنها تعد في الوقت الراهن من القطاعات الحيوية التي تساهم في إثراء الاقتصاد الوطني للأمة .
إن النقص الملحوظ من حيث الإمكانيات والسياسة المتبعة في هذا القطاع ، تفرض علينا الإسراع في وجود حلول عاجلة لتفادي هذا النقص ، منها على سبيل المثال الاهتمام الكلي بالآثار ، واتباع سياسة جديدة فيما يتعلق بالاستثمارات السياحية .

Résumé:

Le sujet de notre intervention est axé sur les moyens de mise en œuvre pour l'amélioration et la prospérité du secteur du tourisme dans le sud algérien. Le manque et le déficit enregistré dans ce secteur en matière d'infrastructure et de politique, une vision politique nouvelle se dégage pour palier à ce manque. Et qui doit impérativement députer par la prise en charge des sites et patrimoine archéologique plusieurs fois millénaire, et la mise en œuvre d'une politique et l'amélioration des infrastructures.
Mots clés : Tourisme -Communication-Formation-Patrimoine

كلنا نعلم ما للسياحة من أهمية في دعم اقتصاد البلدان وخلق مناصب الشغل، بل هي في حد ذاتها نشاط اقتصادي قائم بذاته يتضمن العمليات الأربعة: الإنتاج، التوزيع، التداول، والاستهلاك، وهي بالتالي تتطلب الاستثمارات الثقيلة وإعداد الدراسات وكذا الكفاءات والمهارات وضرورة التكيف مع التطورات. وبعيدا عن الأهمية الاقتصادية لهذا الميدان الحيوي فهي تمتلك بعدا حضاريا وإنسانيا يدعو إلى التقارب بين الشعوب رغم كل الاختلافات العرقية والدينية، وهذا في حد ذاته ميزة يمكن استثمارها في تحقيق السلام والتبادل.

ولكن ومن أجل الوصول إلى الغاية المرجوة من النشاط السياحي، لا بد من التنسيق بين مختلف القطاعات الأخرى من نقل ومواصلات (السلكية واللاسلكية)، والبناء والتهيئة العمرانية، والنظافة والأمن والصناعة الغذائية والتراث الثقافي والتربية والتكوين ومختلف الخدمات الاجتماعية، وهو ما ينتج عنه بكل تأكيد حركة للأموال وخلق مناصب الشغل وبالتالي إنعاش عملية التنمية المحلية وما ينتج عنها من إيجابيات. وللعلم فإن قطاع السياحة وإلى وقت قريب يشغل حوالي 217 مليون عامل على المستوى العالمي ومن بين كل 10 مناصب شغل تخلق على المستوى العالمي، يعود منصب شغل واحد إلى النشاط السياحي، كما تم تسجيل نسبة 4.5% للنمو الاقتصادي العالمي للسياحة خلال العشرية 1989-1999 وارتفعت الإيرادات المالية له إلى عام 1999 إلى 455 مليار دولار أمريكي^(*).

هذا عن أهمية السياحة بصفة عامة وهو ما يدعونا بالتأكيد إلى التركيز على هذا القطاع الحيوي وبحث سبل الاستفادة منه خصوصا وأنا نمتلك كل ما يؤولنا لبناء صناعة سياحية ذات مستوى عالمي. وهذا لا يكون إلا بالتفكير الجدي والدراسة المعمقة، وتخصيص الاعتمادات المالية الكافية لهذه الدراسات.

وقد ركزت في عرضي هذا على منطقة الجنوب وبالتالي فالمنتوج السياحي المقصود هو السياحة الصحراوية، لأنه في الوقت الحاضر تعتبر منطقة الجنوب في بلادنا واحدة من المناطق ذات الاستقطاب الواسع للسواح نظرا لما تتمتع به من تميز وتنوع فريد، وعليه فإن أي نشاط لجذب السواح لا بد أن يتجه إلى الجنوب الكبير كذلك.

(*) المجلس الاقتصادي والاجتماعي - مشروع التقرير حول : مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية - الدورة السادسة عشر - نوفمبر 2000 .

ويمكن بالإضافة إلى ذلك استغلال السياحة الصحراوية في تطوير منتوجات أخرى كالسياحة الاستكشافية، سياحة المغامرات والسياحة الرياضية بالإضافة إلى السياحة الثقافية التي تبشر العديد من التقديرات المقدمة من طرف المنظمة العالمية على كونها محفز قوي وجذاب للسواح الأجانب وبلادنا تزخر بتراث أثري وثقافي يؤهلها لمنافسة المنتج السياحي العالمي.

غير أن هذه الغايات المرجوة من النشاط السياحي لا تتأتى إلا بتحديد الأهداف الكبرى والقدرة على تنفيذ البرامج المسطرة من خلال :

- 1- تامين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية
- 2- تحسين نوعية الخدمات السياحية من خلال :
 - تكثيف عمليات المراقبة والتفتيش للنشاطات السياحية بالمنطقة
 - السهر على التطبيق الصارم للقوانين
 - فتح مكاتب للاستعلامات خاصة بالسواح بالمطار وبالمناطق القريبة من المخيمات السياحية، تكون مجهزة بمختلف وسائل الاتصال
 - فتح مكاتب للصرف بوسط المدينة والمطار
 - توعية المتعاملين السياحيين بضرورة الالتزام بضوابط ممارسة النشاط السياحي، وتطبيق عليهم مختلف الأحكام العقابية في حالة ارتكاب المخالفات
 - تقديم رخص الاستغلال لطالبيها (مخيمات - وكالات سياحية) بعد إجراء فحص مهني لاختبار الطالب في مجال يمكنه من قوانين ممارسة النشاطات السياحية.
 - تكثيف خطوط النقل الجوي من نوع شارتر وهذا كوسيلة للرفع من التدفقات السياحية.
- 3- الاهتمام بالمحيط وبعث ثقافة بيئية بين فئات المجتمع.
- 4- إعادة النظر في الإمكانيات الفندقية المتوفرة.
- 5- التكوين الجيد والمتواصل للإطارات السياحية بالمنطقة وخصوصا مع التوافد الأجنبي والذي يستدعي بدون شك تزويد هذه الإطارات بمؤهلات جديدة تتوافق مع متطلبات الوقت الحاضر.
- 6- فتح قنوات الاتصال بين كل الأطراف المشاركة في تنشيط القطاع السياحي بتدعيم دور جمعية الوكالات السياحية وباقي الجمعيات التي لها علاقة بممارسة النشاط السياحي.

7- التشجيع الجدي والمحفز لمشاريع الاستثمار السياحي، وبالنسبة لمنطقة تلمراس
فقد شجع التوافد المعتبر للسواح وخصوصا سنة 2002 التي بلغ فيها عدد السواح
8044 سائح، شجع هذا التدفق المستثمرين على الخوض في مجال الاستثمار
الفندقي بإنشاء المخيمات السياحية، وقد وصل عدد المشاريع التي هي في طور
الإنجاز إلى 07 مشاريع بطاقة إيواء تقدر بـ 150 سرير وتمكن هذه المشاريع من
توفير حوالي 94 منصب شغل.

وفي جانب الاستثمار يمكن أن تتخذ الدولة بعض الإجراءات المحفزة للاستثمار بالمنطقة
تتمثل فيما يلي :

- تسهيل إجراءات القروض المالية والتخلص من العراقيل البيروقراطية
- تقوية عملية الترويج للمنتوج السياحي المحلي
- تهيئة المسالك الموجودة لتسهيل عملية التنقل واختصارها
- فتح مسالك جديدة وتزويدها بمحطات لتزويد السواح باحتياجاتهم من الماء
والبنزين على طول الدورات السياحية.

وبهذا فإنه يقع على عاتق الدولة مسؤولية تطوير القطاع السياحي باعتباره يوجد
في ملتقى الانشغالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يقع عليها عبئ اتخاذ كل
الإجراءات المناسبة، وخلق الظروف الملائمة من أجل إظهار الجزائر في صورة جيدة لأن
نشاطات قطاع السياحة مرتبطة بالاستقرار السياسي والاجتماعي وبمشاكل الأمن.
وفعلا فقد قامت الحكومة بإدراج قطاع السياحة ضمن الأولويات التي تضمنها
برنامج عملها في شهر سبتمبر من سنة 2000، بحيث نص هذا البرنامج في مجال السياحة
على ضرورة بروز صناعة سياحية حقيقية أساسها تهمين الثروات الطبيعية والثقافية
والحضارية للجزائر، وحول نفس الموضوع قامت الوزارة المعنية بإعداد استراتيجية التنمية
السياحية المستدامة إلى أفق 2010 وصادق عليها مجلس الوزراء في شهر أكتوبر 2001.
وتهدف الإستراتيجية إلى تحقيق جملة من الطموحات، من أهمها خلق 100 000 منصب
شغل، تضم 25 000 منصب شغل مباشر ودائم و 75 000 منصب شغل غير مباشر،
ويتوقع من الإستراتيجية ارتفاع العائدات السياحية في أفق 2010 إلى مليار دولار
أمريكي، مقسمة بين:

- 685 مليون دولار أمريكي بالنسبة للسواح الأجانب،
- 420 مليون دولار أمريكي بالنسبة للجزائريين غير المقيمين.

8- تطوير الإعلام والاتصال :

للإعلام دور استراتيجي في تطوير الصناعة السياحية، فالرسائل الإعلامية وتقنيات الاتصال تقرب المنتج المحلي من الزبائن خصوصا الأجانب منهم، وتفك العزلة على المواقع السياحية ذات الأهمية الاقتصادية والثقافية.

وبالإضافة إلى عملية الإشهار للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها بلادنا أو أي بلد آخر فإن الإعلام يعتبر مصدرا هاما وأولويا لكل المعلومات والمعطيات الإحصائية التي تتوقف عليها عمليات ترقية الاستثمار واتخاذ القرارات.

وتعاني الجزائر من مشكل حاد في مجال الإعلام والاتصال وهو ما يعطل انفتاحها بكل ثقة على السوق العالمي للأسفار والرحلات.

وعليه فإنه من الواجب إتباع سياسة ترويجية للمنتج السياحي الصحراوي مع تدعيم دور الديوان الوطني للسياحة ليتحمل هذه المسؤولية في أهم الأسواق العالمية بالتنسيق مع ممثليتنا الدبلوماسية في الخارج، ويظهر هنا دور العلاقات العمومية بالتركيز على :

- تنظيم المنتقيات الدولية، خصوصا في الجامعات الأجنبية بهدف الترويج وكذا الاستفادة من الخبرات، مع توزيع المنشورات والملصقات في هذه المناسبات.
- احتضان التظاهرات الدولية، ويمكن في هذا الإطار تنظيم مناسبة رياضية خاصة بتسلق الجبال في منطقة تمنراست أو أي رياضة أخرى تساهم في جذب الهواة من كل أنحاء العالم، وبالتالي تكون المنطقة قطبا رياضيا وسياحيا يزيد في حيوية النشاط السياحي.
- القيام بدراسة السوق المحلية وتكليف المؤسسات الخاصة بذلك وهو ما يساهم في معرفة وتحليل النتائج وكذا رصد كل التوقعات الممكنة وهذا أيضا يدعم عمليات الاستثمار في المنطقة.
- الاهتمام بالتظاهرات الثقافية والدينية المحلية مثل الأسبهار، تافسيت، والزيارات.
- الاهتمام بترقية نشاط الصناعة التقليدية التي لها دور هام في دعم النشاط السياحي.
- ويضاف إلى كل هذا تشجيع النشاط الجماعي المتخصص بالسياحة في عمليات بعث الوعي والثقافة السياحية بين أوساط المجتمع المحلي من خلال تنظيم نشاطات محلية تساهم في المحافظة على المنتج للمنطقة ولأجل ذلك لابد من تقديم الدعم للشباب الذي ينشط داخل هذه الجمعيات من أجل المساهمة في ترقية السياحة.

الخاتمة:

هذه أبرز العناصر الأساسية في مجال ترقية السياحة من أجل تحقيق أهداف التنمية المحلية ومحاربة الفقر والبطالة،

ويمكن تلخيص هذا العرض بأن السياحة لا يمكن أن تشكل عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق تنمية مستدامة، وبعبارة أخرى تضمن كل التراث بمختلف أشكاله، فيجب أن يستند التطور السياحي إلى معايير دائمة لا يؤثر على البيئة على المدى البعيد وأن يكون ناجحا اقتصاديا وعادلا بين السكان المحليين من الناحية الأخلاقية والاجتماعية، فالسياحة إذا ما توفرت لها الشروط اللازمة يمكن أن تلعب دورا إيجابيا في التوازن والتعاون والتفاهم المتبادل والتضامن بين كل الدول.

فالموارد السياحية التي تملكها البلدان تتكون من مساحات ومنتوجات وقيم، لا بد من مراقبة استخدامها حتى لا تتعرض للإتلاف والزوال لأنها ملك للبشرية كلها. بمعنى أنه لا بد من إعطاء الأولوية للعناصر الروحية والمعنوية على العناصر المادية التقنية في مجال السياحة وتمثل تلك العناصر في :

- التفتح الكامل للفرد،
 - مشاركة دائمة في التربية،
 - المساواة في تقرير مصير الشعوب،
 - احترام هوية الفرد وكرامته،
 - التأكيد على أصالة الثقافات واحترام المبادئ الأخلاقية للشعوب.
- يضاف إلى كل هذا ضرورة مراعاة الظروف التي تعمل فيها الإطارات المسيرة للنشاط السياحي في منطقة هامة كمنطقة تمناست، وخصوصا مراعاة عامل البعد والعزلة عن الشمال. إذ لا بد من توفير كل الإمكانيات التي تساعد على إنجاز الأعمال على أكمل وجه وأقصد بذلك مثلا توفير وسائل النقل وتجهيز الإدارة بوسائل الاتصال والإعلام الحديثة كالإنترانيت وكذا مكتبة تتوفر على كل المعلومات في مجال السياحة، حتى نكون على اتصال وثيق بكل ما يتصل بعالم السياحة مما يحسن بلا شك نوعية الخدمات السياحية المقدمة.